

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

له شم العود والفواكه ونحوها .

فائدة : قوله وله شم العود والفواكه والشيخ والخزامى .

بلا نزاع وكذا كل نبات الصحراء وما ينبتة الآدمي لا لقصد الطيب كالحناء والعصفر وكذا

القرنفل والدار صيني ونحوها .

قوله وفي شم الريحان والنرجس والورد والبنفسج والبرم ونحوها والادهان بدهن غير مطيب في

رأسه : روايتان .

شمل كلام المصنف شيئين أحدهما : الادهان بدهن غير مطيب والثاني : شم ما عدا ذلك مما ذكره

ونحوه وهو ينقسم إلى قسمين .

أحدهما : ما ينبتة الآدمي للطيب ولا يتخذ منه طيب كالريحان الفارسي .

والنمام والبرم والنرجس والمرزجوش ونحوها فالصحيح من المذهب : أنه يباح شمه ولا فديه

فيه قال في الفروع : اختاره الأصحاب وقدمه ابن رزين .

إدراك الغاية وجزم به في الإفادات و المنور و المنتخب وغيرهم و عقود ابن البنا .

والرواية الثانية : يحرم شمه وفيه الفدية وصححه في النظم وصح في التصحيح : أنه لا شيء

في شم الريحان وأوجب الفدية في شم النرجس والبرم .

وهو غريب - أعني التفرقة بين الريحان وغيره - وأطلقهما في الهداية و المذهب و مسبوک

الذهب و المستوعب و الخلاصة و الهادي و التلخيص و الشرح و الفروع و المحرر و الراعيتين

و الحاويين و الفائق و المذهب الأحمد و الزركشي .

وذكر القاضي وغيره : أنه يحتمل أن المذهب رواية واحدة : لا فدية فيه .

وأن قول أحمد ليس من آله المحرم للكراهية .

وذكر القاضي أيضا : رواية أخرى : أنه يحرم شم ما نبت بنفسه فقط .

القسم الثاني : ما ينبت للطيب ويتخذ منه طيب كالورد والبنفسج .

والخيري - وهو المنثور - واللينوفر والياسمين وهو الذي يتخذ منه الزنبق فالصحيح من

المذهب : أنه يحرم شمه وعليه الفدية إن شمه اختاره القاضي و المصنف و الشارح قال في

الفروع : وهو أظهر كماء الورد وصححه في النظم و التصحيح و الكافي وقدمه ابن رزين وجزم

به في الوجيز و ابن البنا في عقوده .

والرواية الثانية : أنه يباح شمه ولا فدية فيه وجزم به في الإفادات و المنور و المنتخب

وأطلقهما في الهداية و المذهب و مسبوک الذهب و المستوعب و الخلاصة و الهادي و التلخيص و

المحرر و الراعيتين و الحاويين و الفائق و المذهب الأحمد و الزركشي .  
تنبيهان .

الأول : مراده بالريحان : الريحان الفارسي صرح به الأصحاب وقال في إدراك الغاية : وله  
شم ريحان وعنه بري .

الثاني : تابع المصنف أبا الخطاب في حكاية الروائيتين في جميع ذلك وتابع أبا الخطاب  
أيضا : صاحب المذهب و المستوعب و الخلاصة و التلخيص و المذهب الأحمد و المحرر و  
الراعيتين و الحاويين و الفائق وغيرهم .

وحكى المصنف في الكافي في الريحان الفارسي : الروائيتين ثم قال : وفي سائر النبات  
الطيب الرائحة الذي لا يتخذ منه طيب : وجهان قياسا على الريحان .  
وقدم ابن رزين : أن جميع القسمين فيه وجهان : في الريحان وغيره ثم قال .  
وقيل : في الجميع الروائتان انتهى .

فتلخص للأصحاب في حكاية الخلافة : ثلاث طرق .

فائدة : الريحان وغيره نحوه كأصله على الصحيح من المذهب وقدمه في الفروع وفي الفصول  
احتمال بالمنع كماء ورد وقال في الفروع : ويتوجه عليه انتهى أما الادهان بدهن لا طيب فيه  
كالزيت والشيرج ودهن البان الساذج .

ونحوها فالصحيح من المذهب والروائيتين : جواز ذلك ولا فدية فيه نص عليه .

وصححه في التصحيح و الرعاية الكبرى و جزم به في المبهج و الإفادات و الوجيز و المنور و  
نظم المفردات وغيرهم .

قال ناظم المفردات .

أو يدهن في رأسه بالشيرج أو زيت المنصوص لا من خرج وقدمه في الفروع و المحرر وصححه ابن  
البنّا في عقوده .

والرواية الثانية : عدم الجواز فإن فعل الفدية قال في الفروع : ذكره القاضي : أنه  
اختيار الخرقى .

قلت : قال الخرقى في مختصره : لا يدهن بما فيه طيب ولا مالا طيب فيه .

فعطفه على ما فيه الفدية والظاهر : التساوي ويأتي في التنبيه الثالث .

قال القاضي : هذه الرواية نص الروائيتين وأطلقهما في الهداية و المذهب و مسبوك الذهب و  
المستوعب و الخلاصة و الهادي و التلخيص و الترغيب و الرعاية الصغرى و النظم و الحاويين  
و الفائق و ابن منجا في شرحه و الشرح .

ولكن إنما حكى الخلافة في التحريم وعدمه لا في وجوب الفدية .

تنبيهات .

الأول : شمل قول المصنف الادهان بدهن غير مطيب الزيت والشيرج والسمن والشحم والبان الساذج وذكره جماعة كثيرة واقتصر القاضي و ابن عقيل على الزيت والشيرج وذكر جماعة : أن السمن كالزيت .

الثاني : ظاهر قوله في رأسه أن الخلاف مخصوص بالرأس فقط وفي غيره : يجوز وهو اختيار المصنف في المغني و الشارح وتبعهما ابن منجا و ناظم المفردات كما تقدم .  
قال في الفروع : فكان ينبغي أن يقول والوجه ولهذا قال بعض أصحابنا في دهن شعره فلم يخص الرأس وقال القاضي وغيره : الروايتان في رأسه ويديه .

قلت : وعلى هذا الأكثر كالمصنف في الكافي وصاحب الرعايتين و الحاويين و الفائق و المحرر و التلخيص و الهداية و المذهب و مسيوك الذهب و المستوعب و الخلاصة وغيرهم قال الزركشي أبو بكر هذه طريقة الأكثرين .

قلت : ورد النص عن أحمد بالمنع في الرأس فلذلك اقتصر عليه المصنف ومن أجرى الخلاف في جميع البدن : نظر إلى تعليل الإمام أحمد بالشعث وهو موجود في البدن وفي الرأس أكثر .  
الثالث : حيث قلنا بالتحريم فإن الفدية تجب على ظاهر كلام الأصحاب قاله الزركشي قال : وكذلك قال القاضي في تعليقه : إنه ظاهر كلام أحمد لأنه منع منه واختيار الخرقى انتهى .  
قلت : جزم به في الفروع .

ولم يوجب المصنف الفدية على كلا الروايتين وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد وجزم به في الشرح و الحاويين .

وقد ذكر ذلك القاضي أيضا في تعليقه لكنه جعل المنع من أحمد بمعنى الكراهة من غير

فدية